373 مليون دينار تبرعات البنوك الاجتماعية خلال 20 عاما

قيادات وممثلو البنوك الكويتية خلال السلام الوطني لافتتاح ملتقى الكويت الأول للمسؤولية الاجتماعية (أسامة أبوعطية)

محمود فاروق

عقد اتحاد مصارف الكويت بالتعاون مع مؤسسة الكويت للتقدم العلمي ملتقى الكويت الأول للمسؤولية الاجتماعية تحت عنوان «الدور الاجتماعي للبنوك الكويتية» بحضور قيادات وممثلي رؤساء البنوك الكويتية.

واستعرضت الجهات المشاركة الدور الريادي للبنوك الكويتية، وقدراتها التنافسية خلال الأعوام الماضية وهو ما ظهر في نمو المبالغ المقدمة من البنوك واتحاد مصارف الكويت في إطار ممارستها لهذا الدور منذ 1992 حتى 2012، حيث تجاوز إجمالي التبرعات والمساهمات لخدمة المجتمع 373 مليون دينار (أي خلال 20 عاما)، منها نحو 129 مليون دينار لبرنامج دعم العمالة الوطنية، ونحو 111 مليون دينار لمؤسسة الكويت للتقدم العلمي، ونحو 106 ملايين دينار للمساهمات والتبرعات الخيرية والاجتماعية والإنسانية.

من جانبها، قالت وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ووزير الدولة لشؤون التخطيط والتنمية هند الصبيح إن الدور الحكومي في مجال المسؤولية الاجتماعية يتخذ عدة أشكال، فالحكومة تمارس دورا تنظيميا من خلال وضع النظم التي تحكم وتنظم أنشطة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والجمعيات وتراقب أداءها، وإما أن يكون دورها تنسيقيا بتوجيه الأنشطة وتوظيفها بما يؤدي إلى تعظيم الاستفادة منها في تلبية احتياجات المجتمع، وإما قد يكون القطاع الحكومي محفزا أو شريكا للقطاع الخاص في بعض برامج المسؤولية الاجتماعية.

وبينت الصبيح خلال كلمتها التي ألقتها على هامش ملتقى الكويت الاول للمسؤولية الاجتماعية بعنوان «الدور الاجتماعي للبنوك الكويتية» أن إدراك المعنى الحقيقي للمسؤولية الاجتماعية يقتضي أن تنتبه المؤسسات والشركات إلى أن يستمر ما يقدمونه من مساهمات لصالح المجتمع في شكل برامج وأنشطة تفيد المجتمع ككل، وتنأى عن تحقيق مصالح شخصية لا تفيد.

وأشارت الصبيح في كلمتها إلى تعدد صور الشراكة بين المؤسسات الخيرية والاجتماعية ومؤسسات القطاع الخاص، ومنها البنوك، عبر برامج ومبادرات المسؤولية المجتمعية بما يعزز ركائز التنمية المستدامة.

وتأتي هذه الشراكة مرتكزة إلى الدوافع المشتركة النابعة من المبادئ الأخلاقية والخيرة السائدة في المجتمع الكويتي.

وأكدت ان ذلك يعكس مدى إدراك القيادة الرشيدة للبلاد واهتمامها بتعزيز روح المبادرة في مجال المسؤولية الاجتماعية، وتشجيع الكل لخير الكل، ليس على المستوى المحلي فحسب ولكن على المستويين الإقليمي والعالمي أيضا.

ومن جانبه، قال نائب رئيس مجلس الإدارة اتحاد مصارف الكويت ورئيس لجنة المسؤولية الاجتماعية بالاتحاد ورئيس مجلس إدارة ـ بنك برقان ماجد عيسى العجيل ان الملتقى هو الأول من نوعه في الكويت الذي يجمع بين الجهات المانحة من جانب، والجهات المستفيدة أو الوسيطة من جانب آخر.

وأشار إلى حرص الاتحاد على تنظيم هذا الملتقى بالتعاون مع مؤسسة الكويت للتقدم العلمي استشعارا منهما بمسؤوليتهما الوطنية في نشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية وإبراز أهميتها في المجتمع المدني وتفعيل دور الشراكة المجتمعية بين مختلف القطاعات لتحقيق الأهداف التنموية.

وبين ان المسؤولية الاجتماعية أصبحت عنصرا أساسيا من عناصر تقييم نجاح المؤسسات في أداء دورها، مشيرا إلى أن البنوك المحلية، سواء كل على حدة أو مجتمعة من خلال اتحاد مصارف الكويت، تولي اهتماما خاصا بالمسؤولية الاجتماعية من خلال ما تقوم به من أنشطة اجتماعية تعززها سنويا ميزانيات كبيرة للمساهمة في العديد من المبادرات بمختلف الأنشطة، وذلك انطلاقا من إيمانها الراسخ بأهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص في تنمية وتطوير المجتمع والحرص على وضع بصمات واضحة في مسيرة نهضة وبناء مستقبل وطننا الحبيب.

وأضاف العجيل ان البنوك حرصت على أن تسلك الطريق الصحيح في اتجاه المفاهيم الحديثة للمسؤولية الاجتماعية واستقراء الاحتياجات والاتجاهات المستقبلية لتعزيز دورها من خلال التزامها بإدراج مبادرات المسؤولية الاجتماعية ضمن إستراتيجياتها.

وزاد ان البنوك ساهمت في العديد من البرامج الاجتماعية والإنسانية ذات النفع العام سواء تم طرحها من خلال المبادرات المرتكزة إلى الجهود الاستباقية من البنوك في الوصول إلى معرفة الجهات المستحقة أو جاءت تلبية لنداءات من الجهات والمؤسسات العاملة في مجال الأعمال الخيرية والإنسانية لصالح شرائح من المجتمع تحتاج إلى الدعم والرعاية.

ودلل العجيل على ذلك بالمستوى المرتفع للمبالغ المقدمة من البنوك واتحاد مصارف الكويت في إطار ممارستها لهذا الدور منذ عام 1992 حتى عام 2012، حيث تجاوز إجمالي التبرعات والمساهمات لخدمة المجتمع 373 مليون دينار منها نحو 129 مليون دينار لبرنامج دعم العمالة الوطنية، ونحو 111 مليون دينار لمؤسسة الكويت للتقدم العلمي، ونحو 106 ملايين دينار للمساهمات والتبرعات الخيرية والاجتماعية والإنسانية.

وأكد حرص اتحاد مصارف الكويت على التفاعل مع قضايا المجتمع والمشكلات التي تواجهه وتمس كل فئاته وخاصة من الشباب، وذلك من خلال طرح عدد من الحلول الواقعية وتقديمها للقيادة السياسية، ومنها على سبيل المثال القضايا الخاصة بتنويع الاقتصاد الكويتي والمشكلة الإسكانية.وفي هذا السياق، فإن البنوك تعتبر من أهم عناصر منظومة القطاع الخاص وأكثرها توظيفا للعمالة الوطنية، حيث تبلغ نسبة العمالة الوطنية بها 65٪.

ومن جهته، ألقى د.عادل الحسينان كلمة المركز العالمي للتنمية وتطوير القادة بكلية العلوم الإدارية ـ جامعة الكويت، قال فيها ان خدمة المجتمع تعتبر واحدة من الوظائف الثلاث الأساسية التي تقوم بها المؤسسات الأكاديمية بل وتتمايز الجامعات بنوعية وجودة الخدمات المجتمعية التي تسهم بها لتطوير مجتمعاتها.

ومن جانبه، قال مدير الصندوق الأهلي للتعليم التطبيقي والتدريب د.صلاح عبدالله العثمان ان المسؤولية الاجتماعية هي ثقافة أصيلة وقديمة في القطاع الخاص الكويتي قبل ان تكون جزءا من المعايير العالمية للحوكمة التي تمنهجت علومها في منتصف تسعينيات القرن الماضي.

64٪ نموا في الإيرادات لتبلغ 16,9 مليون دينار.. وتحسّن لأنشطة الشركة الأساسية

7 ملايين دينار أرباح «جلوبل» الصافية في 9 أشهر

أعلنت بيت الاستثمار العالمي «جلوبل» عن نتائجها المالية للأشهر الـ 9 الأولى المنتهية في 30 سبتمبر 2014 محققة أرباحا صافية بلغت 7 ملايين دينار ما يعادل 24 مليون دولار، ونما إجمالي الإيرادات بواقع 64٪ لتبلغ 16,9 مليون دينار نتيجة التحسن في أداء جميع أنشطة الشركة الأساسية المدرة للرسوم.

وذكرت الشركة في بيان صحافي أمس ان الأعمال الأساسية المدرة للرسوم والتي تتضمن إدارة الأصول والاستثمارات المصرفية والوساطة المالية حققت إجمالي إيرادات بلغت 11,6 مليون دينار وتمثل 68,6٪ من إجمالي إيرادات الشركة، كما نمت الإيرادات من الرسوم والعمولات بنسبة 21٪ مقارنة بالفترة المماثلة من العام 2013 لتصل إلى 10,1 ملايين دينار.

وتبلغ الأصول المدارة لصالح العملاء 4,3 مليارات دولار من خلال المحافظ والصناديق الاستثمارية، وتدير «جلوبل» حاليا 24 صندوقا بإستراتيجيات مختلفة حققت العديد منها أداء فاق أداء مؤشرات القياس والصناديق المماثلة.

أما الوساطة المالية، فقد ركزت جهودها على تقديم خدماتها للعملاء المؤسساتيين مستفيدة من تواجدها في عدد من أسواق المنطقة، كما أنهى فريق الاستثمارات المصرفية بنجاح صفقة اندماج واستحواذ لشركة كويتية في القطاع المالي وتم خلال الفترة التوقيع مع عدد من الشركات في المنطقة لتوفير خدمات الاستشارات المالية.

من ناحية أخرى، بلغت الإيرادات الأخرى التي حققتها الشركة 1,7 مليون دينار متضمنة إيرادات غير مكررة بلغت مليون دينار، علاوة على ذلك، بلغت استثمارات الشركة في الصناديق المدارة من قبلها 11,9 مليون دينار وحققت إيرادات بلغت 1,2 مليون دينار.

هذا، وتتمتع «جلوبل» اليوم بهيكل رأس مالي جيد وخال من الديون وحقوق مساهمين خاصة بمساهمي الشركة الأم تبلغ 87,4 مليون دينار ويستخدم رأس مال الشركة بتحفظ في أصول سائلة وتشغيلية.

وتعليقا على هذه النتائج، قالت الرئيس التنفيذي للمجموعة مها الغنيم «إن تحقيق الشركة نتائج إيجابية للربع الثالث على التوالي وإيرادات معظمها متكرر ناتج عن الأعمال الأساسية لهو خير دليل على نجاح إستراتيجية الشركة في التركيز على الأعمال المدرة للرسوم ومؤشر للاستمرار في تحقيق هذا الأداء الإيجابي في المستقبل».

وأضافت: «شهدنا منذ بداية العام تحسنا ملحوظا في حجم الأنشطة من خلال الأعمال الأساسية المدرة للرسوم والأفرع الخارجية وبفضل ثقة عملائنا في الشركة. فالشركة اليوم، من خلال مركزها المالي وتواجدها الجغرافي بالإضافة إلى كادرها الوظيفي، في وضع تنافسي لمواصلة تطوير أعمالها الأساسية المدرة للرسوم على المستويين المحلي والإقليمي وخدمة عملائها بشكل أكثر فاعلية».

مها الغنيم

مها الغنيم: نجاح إستراتيجية الشركة في التركيز على الأعمال المدرة للرسوم

1,3 مليار دينار إجمالي الأصول المدارة لصالح العملاء

«بيتك ـ البحرين» يحصد جائزتين من «بانكر الشرق الأوسط»

جانب من تسلم الجائزتين

قال العضو المنتدب والرئيس التنفيذي في بيت التمويل الكويتي ـ البحرين «بيتك البحرين» عبدالحكيم الخياط إن «بيتك ـ البحرين» فاز بجائزتين مرموقتين من جوائز «بانكر الشرق الأوسط» التي تشرف عليها مؤسسة «سي بي آي فايننشال» CPI Financial، جائزة «أفضل تمويل شخصي» و«أفضل منتج تمويلي جديد لقطاع التجزئة» عن منتج «تمويلي» للتمويل الشخصي الذي يقدمه، في تأكيد جيد على تميز خدماته ومنتجاته وموقعه الريادي في سوق الصيرفة الإسلامية في البحرين.

وأضاف الخياط في تصريح صحافي أن الجائزتين أكدتا على التزام «بيتك ـ البحرين» وحرصه الدائم على تقديم أفضل المنتجات والخدمات لعملائه، وإضافة لرصيد «بيتك ـ البحرين» من الجوائز العالمية والإقليمية التي تعزز موقعه الريادي كمصرف إسلامي».

وتسلم الجائزتين خالد رفيع مدير تنفيذي في «بيتك ـ البحرين» من الرئيس التنفيذي في «سي بي آي فايننشال» آدم بروم، وذلك في مقر البنك الرئيسي الواقع في مركز البحرين التجاري العالمي، بحضور رئيس قسم تطوير الأعمال لدى البنك صباح الزياني.

البنك أطلق هويته الجديدة

«بيت التمويل الخليجي»: تجاذباتنا مع «هيئة الأسواق» طبيعية.. وباقون في السوق الكويتي

أحمد المطوع وهشام الريس خلال المؤتمر الصحافي

قال رئيس مجلس الإدارة في بيت التمويل الخليجي (جي إف إتش) أحمد المطوع إن البنك يجري تحولا استثنائيا على مستوى الاستراتيجية في العمل حيث ينتقل من كونه بنكا استثماريا إلى مجموعة مالية، حيث قمنا بتغيير الاسم والعلامة التجارية والألوان لتتناسب مع استراتيجيتنا الجديدة ولتعكس واقعنا وتتلاءم مع طموحاتنا.

وأضاف في مؤتمر صحافي عقده البنك في مقره في مملكة البحرين بمناسبة إطلاق الهوية الجديدة للبنك ان هذه التغيرات تتم على مستوى أعمق بكثير من مجرد تغيير بسيط للشعار، بدءا من ملكية جديدة، وقاعدة مساهمين جدد، بالإضافة إلى فريق إداري جديد، مبينا أن الاسم الجديد للمجموعة سيكون «جي إف إتش».

وأكد المطوع أن المجموعة تنفذ برنامجا عميقا ومدروسا للتغيير والذي يتجلى في العلامة التجارية الجديدة التي تواكب الحقبة القادمة، موضحا أن هذه المجموعة الجديدة ستضم مصارف تجارية ومؤسسات مالية لإدارة الأصول وإدارة الثروات، وشركات تطوير عقاري، كذلك ستضم شركات صناعية، وختم المطوع بأن البنك سيتميز بتوفير خدمات تفوق كونها استثمارية الى خلق علاقة متكاملة مع عملاء البنك وقيمة متميزة لمساهميه، مبينا أن الإدارة الجديدة للبنك أتمت استعداداتها لتدوين فصل جديد من فصول قصة نجاح بيت التمويل الخليجي.

من جانبه، أكد الرئيس التنفيذي لـ «جي إف إتش» هشام الريس أن هذا الحدث يعتبر إيذانا بعصر جديد في تاريخ بيت التمويل الخليجي بنظام عمل جديد وشخصية جديدة، لذلك كان لا بد من هوية جديدة تؤكد من خلالها للمالكين والمساهمين أن البنك مختلف وأننا جادون في تحقيق تطلعاتهم في الأداء والمردود.

وأضاف الريس أن البنك يتبع استراتيجية جديدة، ونحن اليوم لا ندشن هوية جديدة فحسب بل ندشن أيضا هذه الاستراتيجية الجديدة ومستقبلا واعدا للمساهمين والمستثمرين، مؤكدا أن الهوية الجديدة ليست فقط العلامة التجارية أو الألوان، بل تتعدى ذلك بكثير حيث «نحاول خلق شخصية وثقافة جديدة للبنك لنقوم بالعمل بشكل مختلف، تمتاز هذه الشخصية بالحرص والجودة العالية والمصداقية في التعامل والذكاء في الاستثمار».

وأشار الريس إلى أن البنك كان مؤسسة استثمارية ولكننا عملنا لتحويله إلى مجموعة مالية، مشيرا إلى النية للاستحواذ على مؤسسات مالية مهمة في المنطقة خلال المرحلة المقبلة لتحقيق الاستراتيجية الجديدة للبنك والتي تتضمن فلسفتها خلق مجموعة متكاملة من الخدمات المالية والتجارية والاستثمارية في المنطقة لتؤسس لانطلاقها بعد ذلك للعالمية وذلك من خلال تشكيلها نظاما جديدا في الأداء لم يتم اعتماده سابقا في المنطقة مع أنه يعتبر اليوم النظام الأساسي للمؤسسات المالية العالمية، مبينا أن هذه الهيكلة تضمن استمرارية البنك ونجاحه في جميع الظروف وأسوأ المستجدات، بحيث لا يكون عرضة للأزمات المالية في أي وقت وبالإضافة إلى ذلك تستطيع المجموعة أن تقدم لعملائها خدمات أوسع وأشمل ولا تقتصر على الاستثمارات وإدارة الأصول فقط.

وشدد الريس على أن تنفيذ الاستراتيجية الاستثمارية الجديدة لن يكون سهلا ويتطلب الكثير من العمل والمثابرة، مؤكدا أننا أوجدنا الركائز الأساسية لذلك والطريق أمامنا أصبحت واضحة وأن الشخصية الجديدة للمجموعة تجعل من البنك مستثمرا على المدى المتوسط والطويل في جميع المشاريع التي يبدؤها ولا يقوم بالتخارج منها إلا بعد إنجاز هذه المشاريع مما يمنحه تميزا وقيمة عالية ومصداقية كبيرة عند العملاء والحكومات التي تقام تلك المشاريع في بلدانها وان هذا التحول من بنك استثماري إلى مجموعة مالية استدعى علامة جديدة للبنك لتعبر عنه بشكله الجديد وتعزز ثقة العملاء بأن أموالهم وأعمالهم في أياد أمينة وتسعى للعمل والتطوير لأن الناس الذين يعطون أموالهم يتوقعون خدمات مميزة بتفاصيلها.

وختم الريس بأن كل شيء يخص بيت التمويل الخليجي يجب أن يكون بجودة عالية ليس فقط الخطط والأداء والمشاريع المميزة فقط بل المنهجية، كذلك فبيت التمويل الخليجي لا يتوقف على شخص بعينه بل هو مؤسسة سيتم تصميمها لتبقى وتستمر وتصمد وأن هذه مرحلة حرجة ومهمة وسنمر منها وننمو وننجح ونكون فخورين بعملنا».

ثم تم فتح باب النقاش، وردا على سؤال حول ما إذا كان البنك يفكر في الخروج من سوق الكويت للأوراق المالية بعد موجة انسحاب لبعض الشركات المدرجة، قال الريس إن السوق الكويتي سوق مهم جدا للبنك فكثير من مساهميه من الكويت ووقفوا مع البنك في أصعب الظروف لذلك نحن لا نفكر في الخروج من سوق الكويت للأوراق المالية، وأضاف أن أي تجاذبات يمكن أن تكون قد وقعت مع هيئة أسواق المال هي أمور طبيعية لأن الهيئة أقرت قوانين جديدة بهدف تحقيق مزيد من الشفافية وأوضاع أفضل للسوق وسواء اتفقنا أو اختلفنا حول بعض هذه الإجراءات فهذا لا يغير في حقيقة أن السوق الكويتي بالنسبة لنا من أهم الأسواق.

وحول نية البنك الإدراج في السوق السعودي، قال الريس البنك اليوم مدرج في أسواق البحرين والكويت ودبي وإذا وجدنا أن هناك حاجة للإدراج في أسواق أخرى فسنقوم بذلك.

وحول المشاريع الجديدة للبنك، قال الريس إن هناك مشروع الواجهة البحرية في البحرين وهو مشروع تطوير عقاري مميز بمعايير عالمية كلفته 50 مليون دينار بحريني وسيدار من قبل شركة فندقية متخصصة وأن هذا المشروع على وشك أن يرى النور ومن المتوقع أن يعلن رسميا عن إطلاق العمل به في الربع الأول من العام 2015، كما أشار الريس إلى التزام البنك بإنجاز مشروع فيلامار مع أن حصته فيه لا تتجاوز 10٪ كجزء من الشخصية الجديدة للمجموعة والتي تركز على الالتزام والمصداقية والجهد المتواصل.

وحول القضايا مع الإدارة القديمة، قال الريس إن الإدارة السابقة لا تتملك في البنك بأي نسبة وعند التدقيق تمت ملاحظة تجاوزات قامت بها وهي الآن منظورة في القضاء كجزء من التزامات البنك للحفاظ على حقوق مستثمريه ومساهميه.

جدير بالذكر أن النتائج المالية الأخيرة للبنك أظهرت نموا كبيرا، حيث حقق خلال فترة الاشهر التسعة ربحا صافيا بلغ 15,6 مليون دولار، مقارنة بمليون دولار خلال نفس الفترة من عام 2013.

المطوع: الإستراتيجية الجديدة فرضت التغيير

الريس: البنك يتحول لمجموعة مالية.. وهويتنا الجديدة تعكسها

«المركزي»: مستعدون لمواجهة الهجمات «السيبرانية» على البنوك

محمود فاروق

نظم بنك الكويت المركزي بالتعاون مع معهد الدراسات المصرفية منتدى أمن المعلومات تحت عنوان «أمن المدفوعات في العالم السيبراني».

وتمثلت أهداف المنتدى في تسليط الضوء على الأهمية المتزايدة لأمن المعلومات في العمل المصرفي والمالي وتعميق الوعي في مجال أمن المعلومات من خلال مناقشة التجارب المختلفة والأبحاث والخبرات المحلية والعالمية والحلول المقترحة، وتم ذلك من خلال التركيز على ثلاثة محاور وهي أنظمة المدفوعات، وقوانين وضوابط الأمن السيبراني، وآخر الأبحاث والاتجاهات في مجال الجرائم الالكترونية والأمن السيبراني ومكافحة الاحتيال.

وقد جاء تنظيم المنتدى لحماية المستهلكين والقطاع الحكومي والقطاع الخاص والبنوك والمؤسسات المالية من التهديدات المتزايدة على أنظمة المدفوعات.

واستعرضت المدير التنفيذي لقطاع تقنية المعلومات والأعمال المصرفية ببنك الكويت المركزي هناء عبدالرزاق الرزوقي، أهمية أمن نظم المدفوعات سواء على الصعيد المحلي او فيما بين دول مجلس التعاون والمشاريع المشتركة لتبادل المدفوعات ودور البنوك المركزية في الحفاظ على الاستقرار المالي والذي تعتبر نظم المدفوعات من أهم دعائمه.

وشارك البروفيسور إيدلمان من جامعة هارفارد المنتدى عبر كلمته عن أساليب الدفع غير التقليدية مثل البت كوين، والعملة الإلكترونية، وشرح المعايير التي يمكن استخدامها في تقييم خدمات الدفع الإلكترونية والتي ينبغي أن تشتمل على التكلفة والسرعة المتوقعة للإنجاز والوقاية من سوء الاستخدام وكيفية تنظيم ذلك.

وسلط الضوء على نظم الدفع الحالية وقارنها مع نظم الدفع الجديدة مثل البت كوين وخدمة الدفع الجديدة من أبل – أبل باي. كما لخص فون روسينغ من أيساكا وهي الجهة التي تقوم بتحديد حوكمة نظم المعلومات، وأمنها وأسس التدقيق عليها، التحديات المتعلقة بسن التشريعات التنظيمية والقوانين والحوكمة التي تضمن أمن المدفوعات في العالم السيبراني والمقاربة الأوروبية لهذه التحديات علما أن مخاطر أمن المدفوعات تستهدف القطاع المالي والمصرفي كهدف أساسي، واستطرد بأن أوروبا تتعامل مع موضوع الأمن السيبراني بالتركيز على جميع الأصعدة الاستراتيجية والتكتيكية والتشغيلية ذات العلاقة.

أما مشاركة مؤسسة فورستر للأبحاث فكانت مع المحاضر أندراس سيزار والذي ركز على كيفية التعامل مع الغش المحمول من خلال شرح آخر المستجدات للحماية من عمليات الاحتيال، فضلا عن كيفية تصنيف وهندسة نظم إدارة الاحتيال المتنقل وكيفية استخدام اساليب التحليلات السلوكية في تطوير نظم إدارة الاحتيال وختم بالتوصيات المقترحة وتوقعات مؤسسة فورستر للأبحاث بهذا الخصوص. وتطرق المتحدث من البنك الدولي هاريش ناتاراجان إلى موضوع الترتيبات القانونية والتنظيمية والرقابية لأمن المدفوعات في العالم السيبراني. وأبرز أهداف السياسة العامة لأنظمة المدفوعات والاتجاهات الحديثة لتلك الأنظمة وتأثيرها من منظور أمن المدفوعات.

واختتم ناتاراجان موضحا أن التخفيف من المخاطر المتعلقة بالأمن السيبراني أمر أساسي لتحقيق أهداف السياسة العامة في أنظمة الدفع والتسوية.

أما ستيفاني زاك المتحدثة من البنك المركزي الأوروبي فعرضت آخر المستجدات في مجال أمن مدفوعات التجزئة من منظور التجربة الأوروبية وركزت على مقاربة نظام اليورو لعنصر الابتكار في مدفوعات التجزئة من الناحية الرقابية وأهمية توفير الأمن في تلك المدفوعات. كما استعرضت مهام المنتدى الأوروبي لأمن مدفوعات التجزئة «سيكيور باي» والذي هو نتيجة تعاون بين الجهات الإشرافية والرقابية الأوروبية لتسهيل المعرفة والفهم المشترك فيما يتعلق بسلامة خدمات الدفع الإلكترونية وأدواتها المقدمة داخل الاتحاد الأوروبي.ومن المشاركين المحليين في المنتدى المدير العام لشركة الخدمات المصرفية الآلية المشتركة ـ كي نت عبدالله العجمي الذي شرح التدابير المتخذة لتأمين المدفوعات في دول مجلس التعاون الخليجي. واستعرض العجمي دور كي نت ودور الشبكات الالكترونية لدول مجلس التعاون الخليجي، ما يساعد البنوك الكويتية على عملية تحويل المعاملات من خلال شبكة دول مجلس التعاون الخليجي، كما أوضح أيضا الفوائد التي تجنيها البنوك والمؤسسات بدول مجلس التعاون الخليجي. وختم بتسليط الضوء على اساليب الوقاية من الاحتيال والجوانب الأمنية الرئيسية المطلوبة لحماية هذه الشبكات.أما محاضر بنك الكويت المركزي ماجد العدواني – رئيس وحدة أمن المعلومات، فقد ركز على أهمية تعزيز صلابة أنظمة إدارة المخاطر للحماية من التهديدات التي تواجه المنظمات المختلفة في ضوء نمو وتطور بيئة التهديدات السيبرانية، حيث قدم نبذة مختصرة عن طبيعة التهديدات الناشئة، وأعقب ذلك بالاشارة الى أن الممارسات التقليدية لحماية أمن المعلومات واستمرارية الأعمال لم تعد كافية.